ان ذلك التاكيد وذلك غير لازم فيه ترتيب المعنى لكن بناء في تاخير المتبوع على التابع فان
الزمخشري وجده ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما تقديم النعت على الكل فلان الاحاطة
صفة للنعت وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان النعت يوضح الذات
والعين مستعارة لها من الجارحة لما بينهما من الملابسة والمستعار للذات واما تقديم الكل على الجميع فلكونه
جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم الجميع على افراد فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم
اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حوا كتعا ترتام قوله
بما يسر المتبوع في ان يفهم منه ان البدل لا يكون منسوبا قوله دون ظرف النسب او ما من
المستثنى فيما ارتجاه من المتبوع قوله بل يكون النسبة توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط ق
لانه متبوع مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا
انتهاء او لا فرايت زيدا زيدا ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء ذكرناه من بحث الشاء
كيف يكون صار مقصودا انتهاء ويظهر من هذا ان هذا التقرير اظهر مما يقال ان المتبوع لا
يكون مقصودا ابتداء ولا انتهاء ح انه لا حاجة في اخراج المعطوف ببدل الى قوله ولا
انتهاء قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصود لكنه اثباتا ان قلت قد وقع في كلام
جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان كلام في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة
فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصود قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على ما
بهم فلا بد من تخصيص ذكره بالاستثناء المحض او منا ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد
لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بالقيام

وح

وجزاء الاية التعليم قوله بدل الاشتمال الى هذا فانما تيرد ذلك لا حصل المتبوع على التابع
بالاعتبار الاول وعلى المظروف بالاعتبار الثاني حيث كون ذا الظرف مجملا ومتفقا جاز بحيث يبقى النفس
عند ذكر الاول مشوقة الى ذكر ثانيه وينبغي ان يحمل كلام الشارح قدس سره على هذا قوله فالاضافة
في الاخيرين اعادة لما عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية يعني من تكليف
يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة
شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع جذ والمضاف معطوف على قوله بدل
الكل يخ ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى او فرق بين المذكور والمقدر الثابت
مناب المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف بل الاول عطف البيان لا البدل الكل كما هو ظاهر كلام
سيبويه قوله والنوع المبين ولولا المبين لم يثبت به قول الا الغلط فان كون الثاني مقصودا
دون الاول قوله وان قصد فيه الاسناد الاثاني وجعلت مناطا لحكم كالمحكوم عليه قلت جاء زيد
من قبل النظر عن ان يكون اخاك اذا قلت اكرمت زيدا اخاك فانك قصدت بذلك الحكم على
المعنى طلبا وارادت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة متفقة في عطف
البيان قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابسة فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا
بل تفصيلا لم يكن بدل الاشتمال فلا نقول في بدل الاشتمال اقل الا يدسياق وبني الوزير وكلاه لان
الملابس مفهوم متعين قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه
واخراج ما ذكرناه قوله فيه ظرفية اي لم يلزم ثبوت تم فلمس قوله كيف نظرت الى القمر
فلكونه ان النسبة الى الجملة منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون اشتمال البدل الاشتمال وكذا اشتمال الاخير

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)